تصريح صحافي لوزير الخارجية المصري، عمرو موسى، يعتبر فيه أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تهدد بحدوث كارثة [مقتطفات][1]

القاهرة، 1995/1/10

عقد الرئيس حسني مبارك جلسة مباحثات ثنائية مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمس استغرقت ساعتين تناولت العقبات التي تعترض مسار المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وخاصة مشكلات إعادة إنتشار القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وسياسة الاستيطان الاسرائيلية. كما اطلع عرفات الرئيس مبارك على نتائج اجتماعه مع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي، فيما يتعلق بأوضاع المعتقلين والمسجونين الفلسطينيين في معتقلات إسرائيل.

وصرح السيد عمرو موسى وزير الخارجية بأن الزعيمين استكملا مباحثاتهما على مائدة غداء عمل اقامها الرئيس مبارك تكريما للرئيس عرفات وحضرها اعضاء الوفدين. وقال في تصريحات له عقب المباحثات انه من الواضح ان هناك مشكلات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وردا على سؤال "للاهرام" فيما إذا كان عرفات قد طلب مساعدة مصر أعرب وزير الخارجية عن أمله في التوصل الى حل فوري وسريع للمشكلتين الرئيسيتين وهما الاستيطان واعادة انتشار القوات الاسرائيلية، وذلك خلال الاجتماع المرتقب بين الرئيس الفلسطيني عرفات واسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي في غضون الـ 48 ساعة القادمة. وأشار الى ان حل هاتين المشكلتين يتم طبقا لاتفاق المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي، ومبادئ القانون الدولي المعمول بها. ووصف الاجتماع بأنه مهم جدا ومصر مهتمة بنتائجه. وأكد موسى ان سياسة الاستيطان الاسرائيلية تمثل عقبة خطيرة وتهدد بحدوث كارثة وفي حالة استمرار إسرائيل في توسيع المستوطنات فإن ذلك سيعيد انتهاكاً خطيرا لنص وروح اتفاق مدريد. وقال ان الخطوة الوحيدة التي اعتبرناها ايجابية هي وقف بناء امتداد مستوطنة "عفرات" ولكن الوضع الحالي ينذر بخطر شديد.

وطالب وزير الخارجية بضرورة اجراء دراسة جيدة لقضايا المستوطنات والمسجونين الفلسطينيين ولإعادة انتشار القوات الاسرائيلية تمهيدا لاجراء الانتخابات التشريعية في الأراضي المحتلة.

وحول ما إذا كا قد حدث تقدم بالنسبة لموضوع الافراج عن المسجونين الفلسطينيين قال موسى ان اجتماع عرفات وبيريز وزير خارجية إسرائيل كان طيبا وان كانت كل الموضوعات

[1] **المصدر**: الأهرام، القاهرة، 1995/1/11.

ستتم مناقشتها خلال لقاء عرفات ورابين وقال وزير الخارجية ان استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يعتبر انتهاكا لاتفاق المبادئ الفلسطيني – الاسرائيلي، وانتهاكا للقانون الدولي موضحا ان أراضي الضفة الغربية المحتلة يجب التعامل معها وفقا لمعاهدة جنيف، التي تمنع تغيير الوضع الديمغرافي والجغرافي في تلك الأراضي.

وأكد عمرو موسى ان أي تغيير في الأراضي المحتلة – بما فيها القدس – من الناحيتين الجغرافية ووضع السكان، بالاضافة الى وضعها القانوني يخرق روح اتفاق المبادئ والمعاهدات الدولية.

.....